الأمم المتحدة

E/2016/71

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 May 2016
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٦
٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦
البند ١٢ (هـ) من جدول الأعمال
مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:
البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - عقب استقلال جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، أبدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٣/٢٠١١، اهتماما بالعمل مع الشركاء من أجل التصدي للتحديات الواسعة النطاق التي يواجهها البلد في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية. وهذا هو التقرير الخامس عن جنوب السودان الذي قُدِّم إلى المجلس منذ استقلال البلد.

٢ - ويتضمن التقرير الأول (E/2012/76) الخطوط العريضة للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لحكومة جنوب السودان والانتقال من الإغاثة الطارئة إلى التنمية وبناء القدرات المحلية بعد استقلال البلد. بينما يتضمَّن التقرير الثاني (E/2013/73) وصفا للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لوضع أطر التنمية وبناء السلام وتنفيذها. ويصف التقرير الثالث (E/2014/94) كيف أدى النزاع الذي اندلع في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى نشوء مجموعة من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والسياسية والأمنية الصعبة، فطمس جزءا كبيرا من المكاسب التي أُحرزت خلال العامين الأولين من

270516 260516 16-07915 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الاستقلال. ويقدم التقرير الرابع (E/2015/74) استعراضا للتطورات الرئيسية التي وقعت منذ تموز/يوليه ٢٠١٤، مع التركيز على الأثر المستمر للنزاع على آفاق التنمية.

٣ - ويتضمن هذا التقرير موجزا للتطورات الرئيسية التي طرأت منذ صدور التقرير السابق المقدم إلى المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٥. وبتوقيع اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان (اتفاق السلام) في آب/أغسطس ٢٠١٥، بذلت منظومة الأمم المتحدة جهودا من أجل دعم تنفيذ اتفاق السلام. وقد قامت منظومة الأمم المتحدة بتحسين مستوى تنسيقها من أجل تعزيز الجهود الإنمائية الرامية إلى سد الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية من خلال الجمع بين كل الأطراف الفاعلة بغرض تعزيز التكامل والاتساق والحلول المستدامة وتخفيف أثر النزاع في المستقبل. وفي ظل عودة زعيم المعارضة والنائب الأول للرئيس، رياك مشار، إلى جوبا في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، سوف تتواصل تلك الاستراتيجية.

ثانيا - السياق

٤ - يبرز هذا التقرير التحول من وضع المعونة الإنسانية الطارئة الذي يسعى إلى تلبية الاحتياجات الفورية الأشد إلحاحا إلى وضع التنمية في الأجل الطويل. وفي حين لا يزال يتعين ترجمة مجمل تلك الرؤية الإنمائية الطويلة الأجل إلى إجراءات عملية، فإن تركيز جهود المجتمع الدولي ينصب على دعم تنفيذ اتفاق السلام وتوطيد الإنجازات السياسية بغية إرساء أسس إقامة شراكة طويلة الأمد مع الحكومة وتحقيق السلام والتنمية المستدامين في الأجل الطويل.

٥ - ومن المهم الإشارة إلى أنه خلال كامل الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك حالة طوارئ من المستوى الثالث[(١)] سارية، ومن ثم كان تركيز التدخلات ينصب إلى حد بعيد على الاحتياجات في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وقد أتاح اختيار المستوى الثالث زيادة ملحوظة في عدد الشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يتولون إنجاز المشاريع في إطار خطة الاستجابة الإنسانية. وقد وُضعت في الشهور الأخيرة من الفترة المشمولة بالتقرير الصيغة النهائية لإطار التعاون المؤقت، وهو وثيقة البرنامج التي سيسترشد بها في برامج الأمم المتحدة الإنمائية، ولا تتوافر بعد معلومات عن التقدم المحرز في ضوء نتائج الربع الأول من عام ٢٠١٦. وكانت الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير موجهة صوب تعزيز الجهود الرامية إلى سد الفجوة

(١) حالة الطوارئ من المستوى الثالث في تصنيف المنظومة الإنسانية العالمية تقابلها الاستجابة لأشد الأزمات الإنسانية وأوسعها نطاقا. وهي تتيح زيادة القدرة على الاستجابة للأزمات الإنسانية المتفاقمة.

بين العمل الإنساني والتنمية. وفي الأساس، فمن خلال تحسين مستوى التنسيق وتقسيم العمل بشكل واضح واتباع نهج تآزري، سيعمل فريق الأمم المتحدة القطري على نحو أفضل من أجل تلبية احتياجات جنوب السودان.

٦ - ولا يزال جنوب السودان يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية هائلة. فقد تواصل القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيات المرتبطة بهما طيلة عام ٢٠١٥ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦، وهو ما ظل يتسبب في التشريد الجماعي وفي خسائر كبيرة في الأرواح، وزيادة انتشار أخطار المتفجرات، كما يتسبب في إلحاق أضرار بالهياكل الأساسية بدرجات تتفاوت من حيث شدتها ومدى انتشارها، على الرغم من إبرام اتفاق للسلام.

٧ - وبالنظر إلى حجم الكارثة الإنسانية غير المسبوقة الناجمة عن النزاع، فإن عواقبه ستظل قائمة لفترة طويلة بعد انتهاء النزاع. وأدت التحديات المتعددة الأبعاد التي يطرحها النزاع المسلح المحلي، والتشرد، والعنف الطائفي، والصعوبات الاقتصادية، والصدمات المناخية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والأمراض، إلى مضاعفة معاناة مختلف شرائح السكان. فهناك ما يقدر بنحو ٦,١ ملايين شخص في أنحاء جنوب السودان ممن هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية نتيجة لتهديدات متعددة ومتداخلة. وعلى وجه التحديد، كان للنزاع أثر مدمر على أشد الفئات ضعفا، لا سيما النساء والأطفال والمسنون، بما في ذلك أشد الأشخاص ضعفا في المجتمعات المضيفة الذين لا يعتبرون عموما من متلقي المعونة والذين تتراجع قدرتهم على الصمود، مثل الشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من الهدوء الذي يسود بعض مناطق البلد، لا تزال الحالة العامة هشة. وتظل إمكانية الانزلاق نحو نزاع عنيف قائمة، ولم يتراجع مدى ضعف السكان بشكل أساسي.

٨ - فما يقرب من ٨ ملايين شخص يعيشون في مقاطعات يهدد فيها وجود الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب أمنهم وسبل عيشهم بشكل يومي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى ١٦ حادثا إلى قتل أو تشويه ٥٠ شخصا، معظمهم من الأطفال. وكانت غالبية الحوادث في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي ناجمة عن الذخائر غير المنفجرة، لا عن الألغام الأرضية. وفي حين أن الألغام المضادة للأفراد صممت لتؤدي إلى قتل أو تشويه شخص واحد، تتميز الذخائر غير المنفجرة بمنطقة انفجار أكبر. وعلى الرغم من التقدم المحرز في إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، سُجِّل عدد كبير من المخاطر التي لم تكن معروفة في السابق. ففي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦، جرى مسح وتطهير ١ ٢٦٥ منطقة من المناطق الخطرة، وسُجِّلت ١ ٣٩٢ منطقة أخرى. وما خلفته

التراعات من متفجرات (الطرق الملغومة والمهابط الجوية ونقاط المياه الملوثة) يحول دون إيصال المعونة الإنسانية الحيوية، ويعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويمنع حرية التنقل.

٩ - ولإبراز أشد الاحتياجات إلحاحا لدى السكان نتيجة للتراع، من المهم التشديد على الخسائر الكبيرة في الأرواح، وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية على نطاق واسع، وتشريد ٢,٤ مليون شخص في جنوب السودان، ١,٦٩ مليون منهم من المشردين داخليا، بينما كان ١٦٨ ٧٠٤ منهم في آذار/مارس ٢٠١٦ من اللاجئين في البلدان المجاورة. وبعد مرور أكثر من سنتين على اندلاع التراع وعلى تدهور الاقتصاد، تم استنفاد آليات التكيف، في حين أن فترات شح الغذاء آخذة في الازدياد. ويرد في التحديث الأخير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن ٢,٨ مليون شخص، أي حوالي ٢٥ في المائة من سكان البلد، يظلون بحاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية، ويوجد ما لا يقل عن ٤٠ ٠٠٠ شخص على حافة الكارثة. وبصرف النظر عن المساعدة الغذائية والتغذوية، لا يزال لدى الفئات الضعيفة من السكان العديد من الاحتياجات العاجلة، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية، والحصول على المعلومات، والتعليم، والدعم النفسي - الاجتماعي، والمياه، والنظافة الصحية والصرف الصحي، وغير ذلك من الخدمات الأساسية ومبادرات الإعالة الاقتصادية. ويقدر عدد الأطفال المجندين من قبل القوات المسلحة في جنوب السودان بأكثر من ١٦ ٠٠٠ طفل. وسُجِّل أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل بوصفهم من الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم أو من المفقودين.

١٠ - ويؤدي اتساع المساحة الجغرافية لجنوب السودان، والمحدودية البالغة لقدرات الحكومات الوطنية والمحلية، وتعذر الوصول بسبب انعدام الأمن، وضعف الهياكل الأساسية للاتصالات والمعلومات، وحالة الطقس إلى مضاعفة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي عند تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. وبالنظر إلى الاحتياجات المذكورة آنفا، تعمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مجتمعةً، في إطار بارامترات خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ وإطار التعاون المؤقت للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، من أجل توفير المساعدة الإنمائية والإنسانية المنقذة للحياة والحماية لفئات السكان الضعيفة في ظل ظروف صعبة وقاسية للغاية. وفي عام ٢٠١٥، قام العاملون في مجال المساعدة الإنسانية بإيصال المعونة الحيوية إلى أكثر من ٤,٥ ملايين شخص وتوفير الحماية لهم في أنحاء جنوب السودان، بما في ذلك في بعض المواقع النائية.

١١ - وفي عام ٢٠١٦، يتوقع أن يُسترشد بإطار التعاون المؤقت لتوجيه منظومة الأمم المتحدة في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتعزيز الخدمات الاجتماعية المقدمة

إلى أشد الفئات ضعفا، والاستثمار في السلام والحوكمة ودعم الاقتصادات المحلية. وتهدف الأمم المتحدة أيضا إلى الاستجابة لأشد الاحتياجات تهديدا للحياة لدى ٥,١ ملايين شخص، من بينهم ٣٠٠ ٠٠٠ من العائدين. ويستند هذا الالتزام إلى افتراض مضي عملية السلام قدما وتحول حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية إلى حكومة دائمة. وهناك أيضا افتراض تراجع الأعمال العدائية على الصعيدين الإقليمي والمحلي، وهو ما من شأنه أن يتيح حرية الحركة ويسمح بتيسير عملية العودة الطوعية. ومما لا يقل أهمية المهمة التي تتمثل في تلبية الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل، حالما تلبى الاحتياجات الإنسانية الفورية، وذلك من خلال الحوار المجتمعي والمصالحة ومعالجة بعض الأسباب الجذرية للنزاع بغية مواصلة العودة وإعادة الإدماج، والتشجيع على إيجاد الحلول اللازمة، ومنع الانتكاس. وإدارة تلك المرحلة الانتقالية بما يكفي من دعم المانحين أمر حيوي.

١٢ - وقد كان للنزاعات التي تحركها دوافع سياسية وما ينتج عنها من انتشار العنف أثر كبير على اقتصاد جنوب السودان، المعرض حاليا للانهيار. وفي ظل الظروف الاقتصادية التي سادت في عام ٢٠١٥، تطرح الآفاق الاقتصادية لعام ٢٠١٦ في جنوب السودان تحديا آخر بالنسبة للبلد. فالارتفاع الهائل للتضخم يؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية الحقيقية للناس، ومن ثم يؤثر سلبا على رفاههم. وفي حين أدت الضغوط التضخمية إلى زيادة إجمالية في الأسعار في عام ٢٠١٥، قدِّر معدل التضخم السنوي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بنسبة ١٦٥ في المائة (نشرة رصد أسعار السوق في جنوب السودان الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي). وقد وضع هذا الارتفاع الحاد في تكلفة المعيشة ضغوطا إضافية على الأسر المعيشية التي تعاني بالفعل من نقص مزمن في الدخل وانعدام فرص العمل. وللتصدي لدوامة التضخم، تحولت الحكومة من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى نظام أسعار الصرف العائمة بأمل إدخال بعض الاستقرار وتضييق الفجوة بين أسعار الصرف في السوق السوداء وأسعار الصرف الرسمية. بيد أن هذه السياسة أفضت إلى نتائج عكسية، نظرا لارتفاع الطلب حاليا على دولارات الولايات المتحدة التي أضحت نادرة. وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بلغ سعر صرف العملة مقابل دولار الولايات المتحدة ٢٧ من جنيهات جنوب السودان في مقابل ٢١ من جنيهات جنوب السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقد أدى انخفاض قيمة جنيه جنوب السودان إلى جانب عدم كفاية تدفقات المساعدة الإنمائية إلى خفض الإيرادات الحكومية، ونضوب الاحتياطيات، وزيادة العجز في الحسابات الجارية وحسابات رأس المال، كما أدى إلى تضخم الدين العام. وهذه العوامل تؤثر أساسا على مستوى معيشة الجمهور وتولد نزعة أكبر لمزيد من التنافس على الموارد إضافة إلى النزاع القبلي وارتفاع مستويات الإجرام ومواصلة تعريض الأمن المجتمعي عموما للخطر.

١٣ - وقد استقبل جنوب السودان وفدا من صندوق النقد الدولي خلال الأسبوع الأخير من آذار/مارس ٢٠١٦. وتشير التحاليل إلى أن جنوب السودان قد تنعدم إيراداته الصافية من النفط في عام ٢٠١٦ إذا أريد له أن يفي بواجباته تجاه السودان. وعلاوة على ذلك، يُتوقع ارتفاع النفقات الحكومية بسبب استيعاب قوات المعارضة في الملاك الدائم الرسمي واحتمال زيادة الأجور. ومن شأن الاحتياجات الإضافية الناشئة عن اقتراح إنشاء ٢٨ ولاية أن تؤدي أيضا إلى زيادة هائلة في النفقات. وفي حين يجري بذل جهود لإرجاء دفع المبالغ المستحقة للسودان من عائدات النفط، لم يُبلغ عن إحراز أي تقدم على هذه الجبهة. وإجمالا، قد يضطر جنوب السودان إلى الاختيار بين انهيار منظم وانهيار غير منظم للاقتصاد. وسيتعين اتخاذ قرارات صعبة ومؤلمة تنطوي على الانضباط المالي والنقدي قبل محاولة إقناع مختلف الجهات الفاعلة بالتدخل وتقديم المساعدة.

ثالثا - أثر النزاع على التنمية

١٤ - في عام ٢٠١٥، واصلت الأمم المتحدة سعيها إلى إيجاد توازن بين تلبية أشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحا واستئناف العمل بشأن آفاق التنمية الطويلة الأجل. وما فتئ تمويل المانحين يميل نحو الاستجابة الإنسانية، إلا أن توقيع اتفاق السلام والتطورات السياسية الأخيرة، بما في ذلك تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، كلها أمور تبشر بزيادة الأنشطة الإنمائية. وقد بدأت العديد من الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة تأخذ في الحسبان المبادرات الإنمائية في خططها، وبخاصة المبادرات المنصوص عليها في مختلف فصول اتفاق السلام.

١٥ - وجدير بالذكر أن تحولا بطيئا في الاهتمام يؤدي إل الإقبال على آفاق التنمية الطويلة الأجل بالاقتران مع الاستجابة الإنسانية التي نجمت عن أزمة عام ٢٠١٣. وكانت الجهات المانحة حريصة على تلبية أشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحا، إلا أنها أبدت حذرها من الاستثمار في الخطط الإنمائية الطويلة الأجل في خضم النزاع الدائر. وقد زاد من تردد تلك الجهات حالات التأخير الحاصلة في تنفيذ اتفاق السلام وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، ووضع خطة إنمائية جديدة للبلد، وعقد الترتيبات الأمنية الانتقالية. وبالنظر إلى دورة الاعتمادات التي تخصصها مختلف الجهات المانحة والعمليات التشريعية المرتبطة بهذه الاعتمادات، بالإضافة إلى ضرورة توافر الظروف المواتية لإقامة شراكة جادة مع الحكومة بشأن التنمية، يمكن توقع المزيد من التأخير في استئناف الجهود الإنمائية.

رابعا - دعم الأمم المتحدة لجنوب السودان

١٦ - على الرغم من توقيع اتفاق السلام في آب/أغسطس ٢٠١٥، يتواصل الإبلاغ عن أعمال قتال متقطعة، وهو ما نتج عنه تواصل تشريد المدنيين داخليا أو نزوحهم إلى البلدان المجاورة، مع كل ما يستتبعه ذلك من عواقب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ فقط، وللمرة الأولى في ولاية غرب الاستوائية، شوهد تدفق أهالي جنوب السودان إلى كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتواصل انتشار أمراض يمكن الوقاية منها، مما أدى إلى حالات اعتلال وحالات وفاة. وشكلت الملاريا السبب الأول للاعتلال الذي أُبلغ عنه في صفوف المشردين داخليا.

١٧ - وفي عام ٢٠١٥، ارتفعت حالات انتهاك حقوق الإنسان لتصل إلى مستويات غير مسبوقة، وصُنِّف البلد بحسب المؤشر العالمي للإفلات من العقاب بوصفه ثاني أسوأ بلد في أفريقيا وخامس أسوأ بلد عالميا فيما يخص الانتهاكات المرتبطة بوسائط الإعلام، عقب مقتل سبعة صحفيين في سنة واحدة، وزاد من حدة ذلك الانخفاض الحاد في تقييم حرية الصحافة (من ١١٩ في عام ٢٠١٤ إلى ١٤٠ في ٢٠١٦). ولمواجهة هذا التحدي، تضافرت جهود شركاء الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وللمساعدة على معالجة مسألة الإفلات من العقاب، عمل شركاء الأمم المتحدة على النهوض بكل من القدرات البشرية والتقنية لدى الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، بوسائل منها إنشاء وتعزيز منابر الإعلام المجتمعي لتوفير قناة للتواصل بين المجتمعات المحلية المتضررة وقادتها والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي مجال التنمية.

١٨ - وفي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، تم تطهير ١ ٢٦٥ من المناطق الخطرة التي تحتوي على ٧٤٩ لغماً و ٢٧٧ ١٦ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، مما أدى إلى إبراء ١١٩ ٠٩٣ ٢٥ مترا مربعا من الأراضي. وبفضل التوعية بمخاطر الألغام، تم تزويد ٨٠٩ ٤٩ من النساء و ١٣٧ ٥٤ من الرجال و ٣٢١ ١٦٠ من الأطفال بالمهارات اللازمة للتخفيف من حدة أخطار المتفجرات. وعلى الرغم من البيئة التشغيلية الخطرة والصعبة، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها بإيصال المساعدات المنقذة للأرواح إلى أكثر من ٤,٥ ملايين شخص في جميع أنحاء البلد في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بما في ذلك في بعض المواقع النائية. وشملت المساعدة تقديم المعونة الغذائية إلى أكثر من مليون شخص. وما يقرب من ١٤٠ ٠٠٠ طفل عولجوا من سوء التغذية، واستفاد حوالي ٤٤٠ ٠٠٠ طفل من برامج ''التعليم في حالات الطوارئ''. وتلقى أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة تحصينات ضد الحصبة، بينما تم إيصال

سبل العيش في حالات الطوارئ إلى ٠٠٠ ٣٤٣ أسرة معيشية، وتلقى ٠٠٠ ١٥٠ شخص مجموعات المواد اللازمة للبقاء التي تتضمن المواد المترلية الأساسية. وتمكن أكثر من ٢,٥ مليون شخص من الحصول على المياه الآمنة في الوقت المناسب. وأزيل ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة[٢]، وتم تحصين أو معالجة ٥ ملايين حيوان.

١٩ - وظلت البيئة التشغيلية تتسم بانعدام الأمن، والأعمال العدائية الفعلية، والمضايقات والتهديدات الموجهة ضد العاملين في مجال تقديم المعونة، ونهب الإمدادات، وسوء استخدام الأصول المتعلقة بالمساعدات الإنسانية. وعند استئناف القتال في ولاية الوحدة في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تعرضت مجمعات تقديم الخدمة الإنسانية للنهب وتعرض العاملون في مجال تقديم المعونة للتهديد، مما اضطر الشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى نقل موظفيهم. وقُتل ما لا يقل عن ٥٢ من العاملين في مجال تقديم المعونة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والعديد من العاملين هم في عداد المفقودين. وفي جوبا، كان لارتفاع معدلات الجريمة أثر متزايد على العمليات الإنسانية بسبب الخسارة المسجلة في الأصول وتهديد الموظفين. وفي الآونة الأخيرة، في شباط/فبراير ٢٠١٦، ونتيجة لاندلاع الأعمال العدائية في موقع حماية المدنيين في ملكال، وردت تقارير تفيد قتل ما لا يقل عن ٢٥ من المشردين داخليا وإصابة أكثر من ١٢٠ آخرين بجروح. وعلاوة على ذلك، تم تدمير أو إتلاف ٧٠٠ ٣ مأوى للأسر و ٣٠٠ ٢ مأوى للأفراد أثناء القتال وما تلا ذلك من حرائق، وتم كذلك تدمير أو إتلاف العديد من المرافق الإنسانية، بما في ذلك المستوصفات وصهاريج المياه ومراكز التغذية والمدارس. وأثناء القتال، فر حوالي ٠٠٠ ٢٦ من المشردين داخليا داخل قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في حين فر حوالي ٠٠٠ ٤ من المشردين داخليا من موقع حماية المدنيين إلى بلدة ملكال، حيث يقيمون في مبانٍ عامة ومنازل مهجورة.

٢٠ - وقامت الأمم المتحدة وشركاؤها على الفور بتكثيف عملياتهم استجابة لذلك. وشكّل توفير المياه أولوية من الأولويات، لأن الضرر الذي لحق بالبنية التحتية أدى إلى تعطيل نقاط توزيع المياه القائمة، وكذلك توزيع الأغذية. وبالنظر إلى الحاجة إلى استعادة مرافق الصرف الصحي، وللحيلولة دون انتشار مختلف الأمراض، تم تنظيف مناطق التغوط في العراء، وتم تجهيز مراحيض جديدة. وعلاوة على ذلك، أنشئت عيادة صحية مؤقتة ومكتب لمساعدة الأطفال، الأمر الذي أتاح لم شمل الأطفال مع آبائهم في وقت مبكر. وعندما تم تشغيلهما بكامل

(٢) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin: South Sudan, Issue 5 (April 2016). Available from http://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-bulletin-issue-5-16-april-2016.

طاقتهما، كان ٥٣ طفلا قد تم لم شملهم بالفعل مع أسرهم. وأنشئ فضاء تراعى فيه خصوصيات ضحايا العنف الجنساني، وقام العاملون المعنيون بحالات العنف الجنساني بتوفير تدابير علاجية لفرادى الحالات ومختلف أشكال الدعم، حسب الاقتضاء.

خامسا - الآفاق والتوصيات

٢١ - تعد الأحداث التي شوهدت في جنوب السودان ومجموع التحديات التي واجهها المجتمع الدولي في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦ شاهدا حقيقيا على الصعوبات الماثلة أمامنا. فعدد التحديات التي واجهتها أسرة الأمم المتحدة بشكل جماعي، وحجم المستفيدين من خدماتها، والعقبات التي تعين التغلب عليها، والمؤشرات على احتمال وقوع انتكاسة، كلها أمور تشير إلى ضرورة تجديد الالتزام في الأجل الطويل بقضية جنوب السودان. وبينما تسعى أسرة الأمم المتحدة، إلى جانب الجهات الفاعلة الدولية، إلى تعظيم أثرها وأوجه التآزر بين منظماتها، تجدر الإشارة إلى أن الكفاءة والفعالية تتوقفان على البيئة التشغيلية، وتسعى جميع الجهات صاحبة المصلحة بشكل جماعي إلى تحسين استجابتها وإلى التكيف مع التحديات التشغيلية اليومية أو التغلب عليها.

٢٢ - وسيلزم استيفاء عدد من الشروط الأساسية في المستقبل من أجل إرساء أسس التنمية المستدامة الطويلة الأجل في جنوب السودان. ويلزم المضي بالعملية السياسية قدما بجميع جوانبها، بما في ذلك إنشاء مؤسسات الدولة الأساسية التي ستيسر عمل المجتمع الدولي وتشارك في جهود التنمية المستدامة عموما. وينبغي لعملية التنمية أن يقودها جنوب السودان. ولا بد من توفر الإرادة السياسية لدى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لتمكين الأمم المتحدة وشركائها من أداء ولاياتهم، فهي أمر أساسي لنجاح الجهود المستقبلية. والمبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة والتنمية يجب أن تبدأ على الصعيد المحلي باتباع نهج منطلق من القاعدة، بالنظر إلى التحديات المرتبطة بالعملية على الصعيد الوطني. ولكي تثبت الحكومة مصداقيتها على الصعيد الوطني، يجب عليها التعجيل بالتصدي إلى مسائل من قبيل الإفلات من العقاب ومساءلة جميع المسؤولين عن الجرائم سعيا إلى استعادة التماسك الاجتماعي وإزالة الضرر الطويل الأجل الذي لحق بالنسيج الاجتماعي في جنوب السودان.

٢٣ - وتشجَّع حكومة جنوب السودان على الاهتمام بمعالجة ارتفاع مستوى الإفلات من العقاب وتوفير السلامة والأمن اللازمين لمواطنيها. وينبغي أيضا التصدي للفساد وسوء إدارة الموارد باعتبارهما مسألة ملحة من أجل طمأنة المواطنين والشركاء في التنمية بأن آليات الرصد والتقييم القوية التي تنطوي عليها مؤسسات وهياكل الدولة تعد من الأولويات.

٢٤ - وسوف تؤدي إصلاحات السياسات الضريبية والنقدية وبناء قدرات المؤسسات الاقتصادية للدولة إلى تيسير الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل. ويمكن أن يؤدي عدم انتظام أنماط الإنفاق والقرارات المخصصة للسياسة النقدية إلى تقويض ثقة كل من السكان المحليين والجهات المانحة الدولية في الاقتصاد. وهذا في حد ذاته سيكون له أثر سلبي على تدفقات رؤوس الأموال الاستثمارية.

٢٥ - وإدارة القطاع العام مسألة تعالج في سياق تنفيذ اتفاق السلام. بيد أن بناء القدرات المحلية بصورة ناجحة، بمساعدة من المجتمع الدولي، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية للقيام بذلك تتجاوز الاعتبارات السياسية والقبلية والعرقية. وينطبق نفس الشيء على المؤسسة العسكرية ومؤسسات إنفاذ القانون.

٢٦ - وسيتعين تأمين المستوى الكافي من الدعم لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى التصدي للتحديات في جنوب السودان. ويشير هذا الدعم إلى الاحتياجات الإنمائية والإنسانية على السواء، ويجب أن يستمر بقدر الإمكان من أجل توفير الاستقرار اللازم للاستجابة في ظل فترة الغموض الحالية. وهناك خطر إضافي ناشئ عن أوجه العجز في التمويل التي تشهدها مختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بالاقتران مع تراجع الإقبال حاليا على توفير الموارد للتنمية. ويؤمل أن يؤثر إحراز تقدم سياسي إيجابا على التعهد بالاستجابة بتخصيص تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به في جنوب السودان، حيث إن اعتماد نهج مخصص وجزئي لحل المشاكل الطويلة الأجل في جنوب السودان سوف يحدث أثرا ضئيلا.

٢٧ - ولمواجهة التحديات المطروحة في عام ٢٠١٦ والتغلب عليها، لا بد من اتباع نهج متعدد الأبعاد يشمل السلام والمصالحة والعمل الإنساني والتنمية. وستساعد المعايير المرجعية الواضحة على توجيه المسارين المتوازيين للعمل الإنساني والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المشار إليه في التقرير السابق، سيكون من الضروري الاستفادة من مختلف مصادر التمويل لتلبية الاحتياجات الإنمائية في المديين القريب والبعيد وتقييم جدوى نماذج التمويل المرنة. وقد واجهت الأمم المتحدة في جنوب السودان تحديات

هائلة خلال العام الماضي. ومُنيت الأمم المتحدة بنكسات كبيرة واضطرت إلى العمل في بيئة تغلب عليها الاستجابة لحالات الطوارئ. ومع ذلك ستظل أسرة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ مصممة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة للبلد، مع تعزيز خطة التنمية في الأجل الطويل في نفس الوقت، وستواصل التزامها بذلك.

٢٨ - وثمة حاجة ماسة إلى قيام القيادة السياسية في جنوب السودان بالتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام وتمهيد الطريق لتهيئة بيئة مواتية للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي ستحفز على تسريع وتيرة التنمية.